الصراع البريطاني– الفرنسي على الموصل وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منه 1918-1925م

أ.م.د.عادل محمد حسين العليان
كلية التربية / جامعة سامراء

المستخلص :

كانت عملية الاحتلال البريطاني للموصل عام 1918 واحدة من الأحداث المهمة التي أثير حولها جدلٌ كبيرٌ وطرحت نفسها بقوة على المسرح السياسي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مباشرة ، كما إنها تعكس إلى حد كبير طبيعة المصالح التي تحرك الدول الكبرى، وتدفعها لتأمينها بعيدا عن الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها حتى مع حليفاتها من الدول الاستعمارية الأخرى التي تقتضي الضرورة تعاونها معها في مرحلة معينة من مراحل التاريخ.

فبعد أن وجدت بريطانيا أنَّ مصالحها وأطماعها في المنطقة العربية التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانية ستصطدم بمصالح وأطماع فرنسا ؛ إضطرت للدخول معها في مفاوضات سرية للتوصل إلى اتفاقية للتوفيق بين مصالحهما وأهدافهما . وبالفعل توصلت الدولتان إلى اتفاقية (سايكس بيكو) في السادس عشر من آيار عام 1916التي أرست أسس المصالح الاستراتيجية السياسية والإقتصادية للدولتين على حساب الآمال والمصالح القومية للعرب .

وعلى الرغم من توقيع الدولتين لهذه الاتفاقية التي كان من بنودها إدخال جزء من ولاية الموصل في منطقة النفوذ الفرنسي ، إلا أن بريطانيا كانت تبحث عن وسيلة تعدل بها بنود الاتفاقية بما يحقق لها أهدافها في ضم مدينة الموصل الغنية بالنفط إلى مناطق نفوذها وسيطرتها .

كان للولايات المتحدة الأمريكية دورها في مساومة كل من بريطانيا وفرنسا في مسألة نفط العراق ، والتي أسفرت أخيراً عن مشاركة شركاتها في الحصص النفطية على حساب ثروة العراق الوطنية .

وقد بيّنت المعلومات الواردة في البحث ان الاحتلال البريطاني للموصل بعد توقيع هدنة (مودروس) مباشرة كان يعكس إلى حد كبير اهتمامها الكبير بالعراق وتطور مصالحها السياسية والإستراتيجية والاقتصادية فيه، واستعدادها للصراع مع أي قوة منافسة لها ، وإن كانت أقرب حليفاتها ، كما هو الحال بالنسبة لخلافها مع فرنسا حول منطقة الموصل . كما توصل البحث إلى بروز قضية النفط على مسرح الأحداث الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مباشرة ، وتحولها إلى العنصر الأهم في المساومة بين الدول الكبرى ومحاولة حسم صراعاتها على حساب قضايا الشعوب و آمالها القومية المشروعة ، ومنها شعب العراق الذي عانى ولزمن طويل من الشركات النفطية الإحتكارية .

حقاً إن ما تقرره المعاهدات والاتفاقيات على حساب إرادة الشعوب لا يمكن إن يستمر طويلاً ، ولا بد للإرادة الوطنية أن تنتصر في يوم ما ، وتلك هي أحد ابرز دروس التاريخ .

الكلمات المفتاحية: الاحتلال البريطاني للموصل، هدنة مودروس.

The British and French and Struggle At Mosul in 1918-1926 And the USA Atitude to it

Abstract:

The issue of the British occupation of Mosul in 1918 after the signing of the "Mudros" Treaty is considered one of the important events that raised much controversy around it. This issue imposed itself firmly on the political stage after the end of world war 1 directly. It also reflected the interests that drive the major countries to secure them and break away from the agreements and treaties concluded even with allies from other colonialistic countries. It was necessary to cooperate with them at a certain stage of history when Britain found that its interests and ambitions in the Arab region, which was under Ottoman control, will clash with the interests and ambitions of France. This forced Britain to engage with France negotiations to reach an agreement to reconcile their interests and aims. Indeed, the two countries concluded the (Sykes-Picot) agreement on the 16th of May, 1916, which laid the foundations of the strategic political and economic interests of the of the two countries at the expense of national interests and aspirations of the Arabs .

Finally , the current information of thesis shows that Britain occupation of " Modros " reflectes to a considerable concern of Britain in Iraq , and the development of its economic , strategic , and political interests in Iraq.

مقـدمـــة

تعد قضية الاحتلال البريطاني للموصل عام 1918بعد توقيع هدنة (مودروس) "Mudros" واحدة من الأحداث المهمة التي أثير حولها جدلاً كبيراً وطرحت نفسها بقوة على المسرح السياسي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مباشرة ، كما أنها تعكس إلى حد كبير طبيعة المصالح التي تحرك الدول الكبرى، وتدفعها لتأمينها بعيدا عن الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها حتى مع حليفاتها من

الدول الاستعمارية الأخرى التي تقتضي الضرورة تعاونها معها في مرحلة معينة من مراحل التاريخ.

فبعد أن وجدت بريطانيا أنَّ مصالحها وأطماعها في المنطقة العربية التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانية ستصطدم بمصالح وأطماع فرنسا ؛ إضطرت للدخول معها في مفاوضات سرية للتوصل إلى اتفاقية للتوفيق بين مصالحهما وأهدافهما . وبالفعل توصلت الدولتان إلى اتفاقية عرفت بإسم (سايكس بيكو) في السادس عشر من آيار عام 1916التي أرست أسس المصالح الاستراتيجية السياسية والإقتصادية للدولتين على حساب الآمال والمصالح القومية للعرب .

وعلى الرغم من توقيع الدولتين لهذه الاتفاقية التي كان من بنودها إدخال جزء من ولاية الموصل في منطقة النفوذ الفرنسي ، إلا أن بريطانيا كانت تبحث عن وسيلة تعدل بها بنود الاتفاقية بما يحقق لها أهدافها في ضم مدينة الموصل الغنية بالنفط إلى مناطق نفوذها وسيطرتها .

لم تكن الموصل بعيدة في أهميتها الاقتصادية والتجارية عن الفرنسيين فقد دونت "الكي دورسي" (Le Quai dorsay) الموظفة في وزارة الخارجية الفرنسية تقارير عديدة عن الثروة النفطية التي تحتويها آبار الموصل قبل أن تنشب الحرب العالمية الأولى .وعندما قامت هذه الحرب،وما سببته من استهلاك كبير وحاجة إلى النفط ازدادت شهية الفرنسيين وقناعتهم بأهمية هذه المنطقة وضرورة الحفاظ عليها .

بالمقابل أثر حجم المصالح البريطانية وطبيعتها ، ومدى حاجة بريطانيا إلى العراق على نتائج الحوار والجدل بين المسؤولين البريطانيين الذين تداولوا في مصير العراق ،وماهية المصالح الأساسية فيه،والسبيل لبلوغها والذود عنها،فأفضى الأمر إلى أن تتغلب وجهة النظر القائلة بضرورة أن "تمد بريطانيا نفوذها إلى العراق برمته " وإن العراق " لا يمكن الدفاع عنه بالإحتفاظ بالمنطقة الجنوبية منه فحسب ، بل لا مفر من بلوغ الحد الأقصى من حدوده الطبيعية " .

كان من الطبيعي أن لا يبرز هذا الاختلاف في وجهتي النظر البريطانية والفرنسية حول الموصل على السطح أثناء الحرب العالمية الأولى بسبب حاجتهما إلى التحالف وتوحيد جهودهما ضد العدو المشترك المتمثل بدول الوسط ، إلا أن انتهاء الحرب بانتصارهما دفع بهذه المشكلة إلى البروز والظهور مجدداً، وتطلب ذلك حسمها على حساب أحد الفريقين ،وقبل ذلك على حساب العراق الذي تغلبت وجهة نظر حكومة الهند البريطانية في ضرورة حكمه بصورة مباشرة وإلحاقه ببريطانيا إلحاقا كاملاً.

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى عدة مراحل ، تناولت في المرحلة الأولى احتلال القوات البريطانية بقيادة الجنرال (مود) بغداد في الحادي عشر من آذار عام 1917 وتقدمها نحو الموصل واحتلالها بعد توقيع هدنة (مودروس) بدون مقاومة

تذكر إستناداً إلى التفسير القانوني لنصوص الهدنة التي أعطت الفاتح الحق في احتلال النقاط الاستراتيجية المهمة من الوجهة العسكرية لحماية المناطق المحتلة . وتناولت المرحلة الثانية الأسباب السياسية والعسكرية والاقتصادية التي دفعت بريطانيا لاحتلال الموصل بعد توقيع الهدنة ،وموقف فرنسا من ذلك ، وسعيها لضمان مصالحها فيه ،لاسيما مصالحها النفطية.
وتطرقت المرحلة الثالثة إلى ما تمخض عنه مؤتمر (سان ريمو) الذي عقد في الخامس والعشرين من نيسان عام 1920 من إقرار للإنتدابات العامة التي توصل إليها مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، وخضوع العراق للانتداب البريطاني .كما تناولت هذه المرحلة المفاوضات النفطية التي جرت بين بريطانيا وفرنسا من أجل اعتراف الأخيرة بضم الموصل إلى بريطانيا مقابل حصولها على نسبة معينة من نفطها ، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك ومساومتها التي أسفرت أخيرا عن مشاركة شركاتها النفطية في الحصص النفطية على حساب ثروة العراق الوطنية .وثبتت في خاتمة البحث أبرز الإستنتاجات والنتائج التي توصلت إليها .

الاحتلال البريطاني للعراق(احتلال بغداد)

شجع احتلال القوات البريطانية للبصرة،البوابة الإستراتيجية للعراق،في تشرين الثاني عام 1914 الاندفاع نحو دخول بغداد تمهيدا لضمه إلى النفوذ البريطاني.وتجلى ذلك واضحا عندما أرسل"برسي كوكس رئيس الحكام السياسيين في الخليج" (Persy Cox Chief Political Staff) برقية إلى نائب الملك في الهند بعد احتلال البصرة مباشرة قال فيها:"إن من الصعوبة بمكان عدم السيطرة على بغداد" [1].
دفعت مجموعة من العوامل بريطانيا للتفكير جدياً باحتلال بغداد ، يقف في مقدمتها ان العراق لا يمكن الدفاع عنه عن طريق الاحتفاظ بالمنطقة الجنوبية منه فقط ، وإنما لا بد من تعزيز قوة القطعات البريطانية عن طريق بسط نفوذها على العراق بأسره[2]، كما أن لبغداد أهمية كبيرة بوصفها مركزا تموينيا للأتراك، وبالإمكان إتخاذها قاعدة للتسلل إلى مناطق العراق الأخرى. والأهم من ذلك تخوف بريطانيا من زحف روسيا من الشمال نحو بغداد واحتلالها من قبلهم[3].
أضحى التقدم على بغداد أمراً واقعاً وتم تكليف الجنرال "جون نكسن" (John Nixon) القائد العام للقوات البريطانية لتنفيذ هذه المهمة بعد أن وعدته الحكومة البريطانية بإرسال الإمدادات له من الجيوش البريطانية الموجودة في فرنسا [4] .

تزامن قرار الزحف على بغداد مع الإخفاقات التي حلت بالحملتين البريطانيتين على جبهتي غاليبولي والبلقان [5] ، لذلك ازداد البريطانيون حرصاً لإنجاح حملتهم السريعة على بغداد ليعوضوا إخفاقاتهم في الجبهات الأخرى ، وقد كتب نائب الملك في الهند إلى " اوستن شمبرلن" (Oston Chemberlen) قبل أن تبدأ الحملة بأن "الهجوم الناجح على بغداد سيترك أثرا كبيراً في الشرق الأدنى، وخصوصاً في إيران وأفغانستان وعلى حدود الهند" ، واستطرد قائلاً : "إن الاستيلاء على بغداد سيؤدي إلى نسيان الإخفاقات الإنكليزية في الدردنيل" [6]،لذلك فلا غرو أن ترمي بريطانيا بثقل كبير من أجل احتلال بغداد التي من دونها ومن دون ضم "الجزء الأكبر من الموصل " [7]لم يكن بالإمكان تحقيق أهدافها.

تهيأ الجنرال (نكسن) للحملة ،وأكد أن ما لديه من قوات تكفيه للزحف إلى بغداد والقيام بالمهمات المطلوبة منه ،إلا أنه لم يلبث أن تحمل سوء تقديراته ، عند ما حوصرت قواته في مطلع كانون الأول عام 1915 في منطقة (الكوت)، وبعدها بخمسة اشهر استسلم (13309) ضابطاً وجندياً مع قائدهم الجنرال "طاو زند" (Townsnend) إلى القوات العثمانية التي كان يقودها خليل باشا والي بغداد وقائد الجيش التركي في العراق[8] .

دفعت الكارثة العسكرية التي حلت بالقوات البريطانية في (الكوت) إلى إجراء تغيرات جذرية في نمط وأسلوب وقيادة العمليات الحربية في العراق ،فتم تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في أسباب الاندحار البريطاني وتوصلت إلى إن المسؤولية الأولى عن ذلك يتحملها الجنرال (نكسن) بسبب " تفاؤله الواثق" الذي قاد الى هذه " الكارثة العسكرية" [9]،فتم تغييره بالجنرال "ستا نلي مود" "Stanly Maude" الذي تولى "قيادة القوات البريطانية في بلاد ما بين النهرين " أنيطت سلطة الأشراف العام على الحملة في العراق بوزارة الحرب [10] ،وكان الأمل يحدو بالمعنية بان مثل هذه التغيرات ستفضي إلى نتائج سريعة لصالح القوات البريطانية .لم توقف الخسائر التي منيت بها القوات البريطانية في معركة (الكوت) تجديد سعي بريطانيا لإسترجاعها من الأتراك ، فضلاً عن احتمال استيلاء الروس على بغداد من الشمال[11] .

صدرت الأوامر إلى الجنرال (مود) لترتيب أوضاعه العسكرية وتعزيز مواقعه الأمامية والتقدم نحو بغداد. وبالفعل بدأ (مود) في العاشر من كانون الأول عام 1916 عملياته العسكرية التي أستهدف من خلالها تطهير الضفة اليمنى من نهر دجلة حتى مدينة (الحي) من القوات التركية ، واستطاع تحقيق ذلك بنجاح . ثم عبر في الرابع والعشرين من شباط 1917 إلى الضفة اليسرى من نهر دجلة متعقباً فلول الأتراك المنسحبة نحو بغداد ،وبعد توقف قصير لإغراض التموين ،وإعادة التنظيم ،استطاع الجنرال (مود) من دخول بغداد في الحادي عشر من آذار عام 1917[12].

كان دخول القوات البريطانية إلى بغداد بدون مقاومة تذكر إيذانا ببدء مرحلة جديدة قربت من احتلال العراق برمته من قبل بريطانيا . وإثر دخول بغداد أصدر الجنرال (مود) في التاسع من مايس 1917 منشوراً [13] أعلن فيه أن القوات البريطانية لم تأت إلى العراق فاتحة بل محررة ، ودعا إلى معاضدة ممثلي بريطانيا الذين يتولون إدارة بلادهم ،ولم يتضمن المنشور الذي استهدف كسب العراقيين ومنعهم من مقاومة المحتلين الجدد أي إشارة إلى مستقبل العراق السياسي لان ذلك لم يكن ضمن المنهج البريطاني المرسوم[14] .

أُثير جدلاً كبير اً حول مضمون المنشور الذي أذاعه الجنرال (مود) ،ولا سيما في مجلس العموم البريطاني الذي عد إصداره لا يتلاءم مع الظروف القائمة.كما ان نائب الملك في الهند أبدى مخاوفه من أن بعض بنوده قد تؤدي في المستقبل إلى إتهام بريطانيا بنقضها للتعهدات التي وردت فيه.وطابق رأي "وزارة الحرب" (War Office) رأي حكومة الهند. ومع ذلك فإن الحكومة البريطانية رأت في تلك الفترة من الحرب أن اتباع سياسة ودية يرضى عنها العرب أمر مرغوب فيه، لذلك دعت إلى تشكيل لجنة للنظر في مضمون المنشور للحيلولة دون ظهور بريطانيا بموقف (المستعد) لمنح هذه المناطق استقلالها في القريب العاجل قبل التأكد من حماية مصالحها الإستراتيجية والعسكرية هناك [15] .

وعلى أية حال فإن هذا المنشور لم يغير شيئاً من موقف العراقيين إزاء الاحتلال البريطاني، لذلك كانت الاستجابة له ضعيفة لأنه لم تتضح لهم بعد سياسة بريطانيا ونياتها الحقيقية. كما إن الخوف من عودة الاحتلال العثماني ثانية كانت واردة لهم،فضلا عن سوء المعاملة التي عومل بها العراقي ين من قبل الجانبين التركي والبريطاني أثناء حصار الكوت جعلهم لا يثقون بالطرفين[16] . ولم يرحب بدخول القوات البريطانية إلى بغداد سوى اليهود الموجودين فيها، إذ قدم رئيس طائفتهم التهاني للمسؤولين البريطانيين إثر دخولهم مباشرة، فضلا عن تبرع قسم منهم باستعداده لبناء مستشفى للقوات والجاليات البريطانية في العراق [17] .

شَكَّلَ احتلال بغداد بداية مرحلة جديدة من السياسة البريطانية في العراق،لأن احتلال بغداد أنهى المرحلة الصعبة التي رافقت سير الحملة البريطانية من الجنوب حتى العاصمة العراقية ، لذلك كان التقدم نحو الشمال أكثر سهولة ، ولم يحتج إلى وقت طويل للوصول إلى أهدافه.فسعى القائد الجديد الجنرال"وليام مارشال" (W.Marchal) الذي خَلَفَ الجنرال مود في قيادة القوات البريطانية إثر وفاة الأخير في التاسع عشر من تشرين الثاني عام 1917 بمرض (الكوليرا) إلى الوصول للزاب الصغير قبل حلول فصل الصيف لينزل ضربته بالأتراك ويحتل الموصل في الخريف [18] .

وحسب الخطة المرسومة لها تقدمت القوات البريطانية نحو الشمال، فتم احتلال (كفري) و (الطوز) و (كركوك) بنجاح بعد مقاومة ضعيفة أبدتها القوات التركية.

ولم تشهد قوات الطرفين معارك شديدة إلا في جبل مكحول بجانب نهر دجلة، حيث نشب هناك قتال ضار، تم فيه تدمير واستسلام معظم المتبقين من الجيش العثماني السادس[19] .

احتلال مدينة الموصل من قبل القوات البريطانية

وصلت القوات البريطانية في الأول من تشرين الثاني 1918 إلى ناحية (حمام العليل) الواقعة على بعد (12) ميلا جنوبي مدينة الموصل.وتزامن وصولها مع عقد هدنة (مودروس) التي وقعت بين الحلفاء ودول المحور.وبسبب ذلك أبرقت وزارة الحرب البريطانية إلى الجنرال (مارشال) في الأول من تشرين الثاني عقد الهدنة ، إلا أنها لم ترسل له التفاصيل الخاصة بها، فاستغل (مارشال) ذلك ليو عز إلى الجنرال " كاسلس" (KASLES) لكي يزحف نحو مدينة الموصل ويحتلها بحجة " إن الأتراك ينسحبون منها، و ان هناك خطراً من وجود عناصر تُثير الإضطراب وتعبث بالأمن والقانون "[20].ويتضح من ذلك أن البريطانيين كانوا مصممين على احتلال الموصل بأي شكل من الإشكال حتى ولو اضطرهم ذلك إلى خوض القتال مع القوات العثمانية التي كانت تحت قيادة علي إحسان باشا [21]، لذلك طلب البريطانيون من الأخير سحب قواته إلى خارج الموصل مسافة خمسة أميال على الأقل،وأن يتركوا في المدينة قوة كافية لحفظ الأمن والقانون لحين دخول القوات البريطانية إليها.وعندما أبدى القائد التركي رفضه الانسحاب من المدينة،وتأكيده انه سيخلي التلال الواقعة جنوباً والمطلة على الموصل فقط ،قابله الجنرال (كاسلس) واتفق معه على الخط الذي ستتقدم إليه القوات البريطانية،الذي لم يكن يبعد عن المدينة سوى ميلين فقط[22] .ولم تكد تمضي ساعات قليلة على هذه المقابلة حتى أرسل الجنرال (مارشال) تعليماته الصارمة إلى الجنرال (كاسلس) على شكل برقية تضمنت ما نصه : "تنص المادة (7) من شروط الهدنة على أن للحلفاء الحق في احتلال أي نقاط ستراتيجية ، لذلك أمرت وزارة الحرب باحتلال الموصل ... يجب تنفيذ هذا الأمر ... كما يجب مراعاة أن المادة (16) تنص على وجوب تسليم جميع الحاميات المرابطة في بلاد ما بين النهرين (Mesopotamia) ... إلى اقرب قائد حليف [23])) .

وأثر ذلك تقدم الجنرال (كاسلس) بقواته واحتل النقاط المهمة والطرق المؤدية إلى مدينة (الموصل)، وذهب في صباح اليوم الثالث من تشرين الثاني لمقابلة على إحسان باشا ليبلغه ضرورة إخلاء المدينة طبقاً للمادتين السابعة والسادسة عشر ة من شروط الهدنة ،فرفض القائد التركي تنفيذ ذلك ، وأمر برفع الأعلام التركية

على جميع المباني الحكومية ،فما كان على البريطانيين إلا إنزال العلم التركي من على (سراي الحكومة) ورفع علمهم مكانة [24].
كانت الحجة التي استند إليها القائد التركي في عدم الانسحاب من مدينة الموصل رغم استلامه شروط الهدنة تقوم على إن المدينة وما حولها لا تقع في بلاد ما بين النهرين ، لذلك ليس هناك ما يدعوه لتسليم قواته التي هي جيش ميدان وليست حامية [25].وإزاء هذا الموقف عقد المسؤولون البريطانيون مؤتمراً في الموصل في السابع من تشرين الثاني 1918 حضره الجنرال (مارشال) والسير أرنولد ولسن (A-wiltson) وكيل الحاكم المدني العام في بغداد،ودعي إليه القائد التركي على إحسان باشا لمناقشته في تفسيراته لشروط الهدنة [26].وفي المؤتمر أعلن الجنرال (مارشال) انه ليس على استعداد لتقبل التفسيرات التركية،وانه مصمم على الاستيلاء على السلطة في ولاية الموصل بأجمعها،وإذا ما قاوم القائد التركي القوات البريطانية فانه سيكون مسؤولا عن إراقة أية دماء تسفك نتيجة ذلك [27].
وأملى الجنرال (مارشال) الشروط التي على القائد التركي القبول بها وهي[28]:-
1-إخلاء ولاية الموصل بأكملها خلال عشرة أيام إعتباراً من يوم الثامن من تشرين الثاني .
2- السماح للقوات العثمانية بالإحتفاظ بما لديها من أسلحة ومعدات وذخيرة .
3- تسليم المعدات الحربية التي في المخازن إلى الجنرال " فانسوا " (Vanso) لقاء مستند.
4-عدم السماح للأهالي باصطحاب القوات التركية ،سواء كانوا من الموظفين أو من غيرهم.
5-يجب تسليم جميع السجلات المدنية إلى السلطات البريطانية سليمة وكاملة .
6-بإمكان الموظفين المدنيين المختصين في الولاية البقاء على أساس أن يصرف لكل منهم نصف راتبه لحين حسم أمر مستقبل الولاية بصورة نهائية .
7-تقديم قوائم كاملة بأسماء المناطق المختلفة من الولاية التي توجد فيها قطعات عسكرية ، أو قوات من الشرطة المستقرة .
8- إصدار التعليمات إلى القائمقامين ومديري النواحي في أرجاء الولاية لتحمل المسؤولية وحماية الأمن والقانون حتى يتمكن الموظفون الذين ستعينهم السلطات البريطانية استلام المسؤولية منهم .

احتج علي إحسان باشا على الشروط البريطانية التي أمليت عليهم [29] ، واعترض عليها بقوة .
وبعد مناقشات طويلة مع الجنرال (مارشال) إضطر أخيراً إلى توقيعها على مضض، فبدأت القوات التركية بالانسحاب من المدينة باتجاه (نصيبين) التركية، فدخلت القوات البريطانية الموصل في العاشر من تشرين الثاني 1918 ، وأصبح

الكولونيل "ليجمن" (Leachman) حاكماً سياسياً وعسكرياً للموصل بعد أن غادرها الأتراك إلى غير رجعة [30].وهكذا أحتلت الموصل من قبل بريطانيا تعبيراً عن رغبتها في ضمها إلى سلطتها ونفوذها،وعدم التفريط بها للفرنسيين[31].

الأسباب التي دفعت بريطانيا لاحتلال الموصل وموقف فرنسا منه

الأسباب السياسية

يعود الاهتمام البريطاني بمدينة الموصل إلى ثلاثينيات القرن التاسع عشر ، فقبل تلك الحقبة لم تكن لبريطانيا مصالح مهمة فيها .[32] كما نبه التوسع المصري في عهد محمد علي باشا (1805-1848) في بلاد الشام [33]،وقرب الموصل من ميدان الصراع العثماني - المصري ،فضلاً عن تزايد النشاط الفرنسي في هذه المدينة،لاسيما في مجال التبشير،نبه البريطانيين إلى أهمية الموصل وضرورة إقامة تمثيل لهم فيها يكون بمثابة حلقة اتصال بين قناصل بريطانيا في الشام وقناصلها في العراق والأناضول .[34]

وفي كانون الأول 1839 أسس البريطانيون أول وكالة قنصلية لهم في الموصل ،وتم تعين كرستيان رسام أول قنصل لها . وأضحت هذه القنصلية تحت إشراف القنصل البريطاني العام في بغداد[35].

لم تهتم بريطانيا كثيراً بتمثيلها السياسي الدبلوماسي في الموصل لضآلة مصالحها هناك ،وعدم وجود رعايا بريطانيين في المدينة حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر .لكن موقفها بدأ يتغير منذ السنوات الأولى للقرن العشرين بسبب تزايد النشاط الألماني في المنطقة ،وتأسيسها أول قنصلية لها في الموصل عام 1905[36] ،فكلفت قنصلها هناك لجمع المعلومات عن النشاط الألماني فيها ،ورفع التقارير إلى مراجعه العليا[37].

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى حرصت بريطانيا على احتلال الموصل على الرغم من توقيعها معاهدة سايكس - بيكو[38]، التي كان من بين بنودها دخول جزء من ولاية الموصل في منطقة النفوذ الفرنسية[39].

ومع اشتداد أوار الحرب حاولت بريطانيا التملص من التزاماتها التي نصت عليها "سايكس - بيكو " وفي مقدمتها قضية الموصل ، لأن الظروف التي نجمت عن توقيع "سايكس - بيكو" قد تغيرت في نهاية الحرب لأن بريطانيا حينما وافقت على التخلي عن الموصل لفرنسا كان ذلك بسبب التنافس الذي حدث بينهما وبين الروس الذين أرادوا إدخال الموصل في منطقة نفوذهم ،ففضلت بريطانيا جعل الموصل من حصة الفرنسيين ، ولكن بعد قيام الثورة في روسيا عام 1917 تغيرت الظروف ، ولم يعد الروس منافسين للبريطانيين في هذا الميدان ، لذلك فهم أولى

من الفرنسيين في حكم العراق بأسره وبضمنه منطقة الموصل بعد إن زال الخطر في أرمينيا ولم يعد هناك ضرورة للتخلي عن هذه المنطقة لفرنسا [40]. كما أن إصرار بريطانيا على إصدار التصريح البريطاني -الفرنسي المشترك في الثامن من تشرين الثاني 1918 كان محاولة منها للتخفيف من القيود التي فرضتها "سايكس - بيكو"، والعمل على حصر نفوذ فرنسا في أضيق دائرة ممكنة وتوريطها لتعديل الاتفاقية بما يحقق لبريطانيا استعادة الموصل منها [41]. ويشير اللورد كرزن إلى أهمية هذا التصريح بقوله " إن التصريح البريطاني - الفرنسي في مجمله حل إلى حد كبير محل اتفاقية سايكس- بيكو، وانه من الأسلحة ال مهمة التي سيتسلح بها المندوبون البريطانيون عند معالجة تلك الاتفاقية[42]" أما المؤرخ بيتر سلوغليت فقد أوضح بان الهدف الأساس من ذلك التصريح كان يتمحور حول هدفين أساسيين ؛ أولهما يكمن في تهدئة السوريين الذين امتعضو من السياسة الفرنسية في لبنان ، وثانيهما انصب على محاولة إحداث تأثير على الوفد الأمريكي في مؤتمر الصلح [43] ومن جانبه فقد أوضح "لويد جورج"(Lioyd George) رئيس الوزراء البريطاني عن رغبة حكومته في تعديل اتفاقية "سايكس- بيكو" عندما أشار إلى ذلك صراحة في كتابه المعنون "حقيقة اتفاقات السلام " قائلاً :" إن الحكومة البريطانية كانت مقتنعة بان هناك -على الأقل - نقطتين في اتفاقية سايكس - بيكو يجب إن يعاد النظر فيهما،تتصل النقطة الأولى منهما "بفصل الموصل عن بلاد ما بين النهرين"[44]. وبين جورج أن فصل الموصل عن العراق يجزأ السيادة البريطانية ويضعفها ،لذلك دعا إلى تبين بريطانيا لخطة جديدة تقوم على أساس تأسيس إمبراطورية في الشرق الأوسط "تضم جزيرة العرب والموصل وفلسطين والمنطقة الروسية الفارسية وحصة روسيا من أملاك الدولة العثمانية، وفضلاً عن ما كسبوه من مناطق في اتفاقية سايكس -بيكو .[45]

وهكذا أدى إصرار بريطانيا على احتلال الموصل وضمها إلى نفوذها ،وحمل فرنسا
للموافقة على ذلك كفيلاً بتحقيق هدفها النهائي الذي تزامن مع تذرعها بان ضرورات إدارة العمليات العسكرية تدفعها للإحتفاظ بهذه المنطقة ،وعدم السماح لأي قوة أخرى أن تنافسها في ذلك بما فيها حليفتها فرنسا .

الأسباب العسكرية

يعد بعض المؤرخين أن هزيمة البريطانيين في معركة (الكوت) كان أحد الأسباب المهمة الذي دفع بها إلى الاتجاه نحو فرنسا للاستعانة بها في الميدان الآسيوي [46] ،خاصة وأنها كانت تخشى اندحار القوات العثمانية أمام جيوش روسيا القيصرية،الأمر الذي يتيح الفرصة لهم للتقدم واحتلال الموصل وبغداد، وسيؤدي

ذلك بالتالي إلى ضياع الفرص البريطانية كلها من العراق وتهديد مناطق النفوذ البريطانية في الخليج العربي والهند في المستقبل،لذلك إرادة إغراء فرنسا على تقديم مساهمتها العسكرية في الشرق، فوعدتها بمنطقة واسعة منه ،وعرضت عليها " منطقة الموصل الغنية بالنفط"[47] .

استهدفت بريطانيا من وراء ذلك خلق دولة حاجزة (Buffer State) تتولى فرنسا حمايتها تقع بين الأراضي الروسية في الشمال وبين بلاد ما بين النهرين التي ستدخل المناطق الجنوبية والوسطى منها ضمن منطقة النفوذ البريطاني [48]. ومن شأن تنفيذ ذلك خدمة " الاستراتيجية البريطانية التقليدية القائلة بان يجب أن لا تكون حدود برية مشتركة في آسيا بين بريطانيا وروسيا" [49]، وذلك تخلصاً من المنافسة الروسية ودفعاً للخطر واحتمال الصدام العسكري الذي قد يتأتى من جرائها [50] .

إن هذه الأهداف التي توختها بريطانيا من وراء إعطاء مناطق معينة من الموصل لفرنسا فقدت قيمتها بعد قيام ثورة أكتوبر عام 1917 في روسيا ، فتراجع الخطر العسكري الروسي المهدد للمصالح الاستراتيجية البريطانية ، لذلك حرصت بريطانيا على التذرع بضرورات إدارة العمليات العسكرية لتحتل جيوشهم سوريا ،واتخذوا من هذا الاحتلال وسيلة لحمل فرنسا على التخلي عن الموصل [51] . كما إن الإمبراطورية البريطانية هي التي تحملت وحدها عبء إسقاط الدولة العثمانية، إذ أن هذه الإمبراطورية استخدمت ما مجموعه (مليون وأربعمائة ألف جندي)،وتحملت ما يقارب (750) مليون جنيه إسترليني كنفقات حرب مع الدولة العثمانية في حين لم تكن الحكومة الفرنسية قادرة على الاشتراك في الحملة التركية إلا بجزء ضئيل جداً وذلك بسبب تركيز جهودها وقواتها في الجبهة الغربية ، لذلك كانت بريطانيا وحدها التي تحملت عبء جبهة الشرق ،مما دفعها للتمسك بمنطقة الموصل التي قدمت حتى احتلتها تضحيات عسكرية وبشرية غير قليلة من أجلها[52] . ومهما يكن من أمر فقد احتل البريطانيون الموصل بعد إعلان الهدنة مع الدولة العثمانية مدعين أن المادة السادسة من شروط الهدنة تخولهم الحق في ذلك ، وكان للاعتبارات العسكرية دور مهم في ذلك ، لاسيما احتلالها لمنطقة (شهر زور) التابعة للموصل ذات المواقع الحصينة ، والأهمية العسكرية الكبيرة في الدفاع عن حدود العراق ،وحماية هذه المنطقة الغنية بنفطها [53] .

الأسباب الاقتصادية

أضحت قضية النفط والسيطرة على منابعها واحدة من أهم القضايا التي أولتها بريطانيا إهتمامها الأكبر مع قرب نشوب الحرب العالمية الأولى .ففي أيلول 1913 ذكر (ونستون تشرشل) في البرلمان البريطاني بان "الدولة التي في حيازتها أكبر التجهيزات النفطية سوف تكون قادرة - مع بقاء كل شيء على حاله - على بناء

أقوى الأساطيل ووضع جميع متحديها في موقع التبعية " [54]، واستطرد قائلاً : " أن سياستنا النهائية هي أن تصبح البحرية المالكة والمنتجة المستقلة لتمويناتها ، ثم يجب علينا أن نصبح المالكين أو على آية حال المسيطرين على مصادر جزء من تموين النفط الطبيعي الذي بنا حاجة إليه" [55].

وعندما اشتعلت أوار الحرب كانت شحنة النفط تشكل قضية حادة وخطرة ،حتى أدركت حكومة لويد جورج عندما استلمت السلطة عام 1916 في بريطانيا " أن مسألة النفط تثير قلقاً عظيماً "[56]، لذلك أقرت هذه الحكومة أن على بريطانيا "أن تتربص الفرص لإخضاع الأقاليم النفطية إلى سيطرتها المباشرة "[57] وبضمنها العراق.وانبرى السياسيون البريطانيون للربط بين مبدأ السيادة وتحقيق النصر في الحرب العالمية الأولى والسيطرة على مصادر النفط ، فظهرت طروحاتهم التي أكدت جميعها على انه لن يكون في وسع بريطانيا الاحتفاظ بقدرة بحرية قوية وإمبراطورية متماسكة بشدة دون سيطرة متكافئة على النفط [58]. ويكفي أن نذكر أن البروفيسور "كادمن" (Kadmen) مستشار الحكومة البريطانية النفطي أشار بهذا الصدد إلى ما نصه : "لقد أدرك كل امرئ بأنه إذا أراد صيانة موقفه المتفوق في الحرب فانه من الضروري أن يتم تأمين تموين وافر من الوقود النفطي " [59].

لم يكن التنافس البريطاني للاستحواذ على النفط يجري بعيداً عن المتحدين والمتنافسين الأقوياء الآخرين ، مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها . ففرنسا كانت قد أدركت أهمية الحقول النفطية الموجودة في العراق منذ وقت مبكر، وجاء نشوب الحرب وما سببته من إستهلاك كبير وحاجه إلى النفط ليثير بدوره شهية الفرنسيين واندفاعهم للسيطرة على الإنتاج النفطي .ومما زاد في ذلك ما تعرضت إليه فرنسا في عام 1917 من أزمة نفطية،فأنشأت لهذا الغرض هيئة مختصة برئاسة عضو مجلس الشيوخ "هزي بيرانجيه " (H.Beranjeh) سميت"باللجنة العامة للبترول"،وبدأت بتقديم التقارير إلى الحكومة الفرنسية مؤكدة فيها أحقية فرنسا في المشاركة النفطية مع الدول الأخرى، وبالأخص بريطانيا[60].

أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تكن بعيدة عن ما تحتويه ينابيع النفط في العراق ولاسيما في ولاية الموصل التي تمكن الجيولوجيون تحديد مكانها قبل الحرب العالمية الأولى بفترة قصيرة [61] . فعندما أثير عام 1908 في البرلمان العثماني موضوع مد خط حديدي يمر عبر الأناضول ويصل كركوك ماراً بالموصل حاولت شركة (وايت) الأمريكية (White and company) اخذ مهمة تنفيذ المشروع على عاتقها . وبالفعل بعد عام من المفاوضات والاتصالات على مختلف الصعد حصلت الشركة من الحكومة الاتحادية على حق الامتياز الذي يقضي ببناء ميناء وثلاثة خطوط حديدية مع حق التنقيب على المعادن لمسافة عشرين كيلومترا على جانبي الخطوط الثلاثة [62]، إلا إن قيام الحرب التركية – الإيطالية عام 1911- 1912 وحرب البلقان عام 1912 – 1913 والحرب العالمية الأولى،

فضلاً عن مقاومة الألمان والفرنسين لهم حالت دون تنفيذ المشروع الذي دشن ، على أية حال ، بداية اهتمام الأمريكان المباشر بنفط المنطقة ، والذي تحول فيما بعد ، إلى مهمة حاول المسؤولون الأمريكيون استغلالها في سياستهم النفطية تجاه الشرق الأوسط [63] وهكذا كان على بريطانيا إن تزيح عن طريقها كل القوى الكبرى الطامعين والمتنافسين المتحدين لها في إحدى مناطقها المهمة المتمثلة بالعراق . ولم تكن بريطانيا مستعدة للقبول بخطط وتقسيمات مرحلة ما قبل الحرب ، بل بدءوا يخططون من أجل فرض سيطرتهم المباشرة وغير المباشرة على منطقة الشرق الأوسط بأكمله ، ولم تعد مضامين (سايكس – بيكو) تشجع أطماعهم لأنهم لم يروا فيها تناسباً (عادلاً) مع واقع إمكاناتهم الجديدة حتى جاء ومنها على لسان لويد جورج بعد الحرب مباشرة بأنها "وثيقة سخيفة " [64] لا سيما ما يتعلق منها بمسالة تخطيط الحدود بين مناطق نفوذ الدول المختلفة التي عدها خيالية غير قابلة للتنفيذ ويجب إعادة النظر بها بما ينسجم مع الظروف التي استجدت إثر اختفاء الدولتين الألمانية والعثمانية فيه عن مسرح الشرق الأوسط ، بسبب زوال روسيا القيصرية من الوجود وقوة مركز الجيوش البريطانية في المنطقة[65].

وهكذا يمكن القول بأن بريطانيا لم تكن قادرة على التخلي عن منطقة الموصل لفرنسا نهائياً ، لأن رغبة كل المسؤولين البريطانيين اتفقت على ذلك . ويكفي أن نذكر إن لويد جورج أشار إلى ذلك صراحة عندما أكد إن "ضم الموصل إلى منطقة النفوذ البريطاني أمر مهم بسبب ثروتها النفطية "[66]، ولذلك كان عليها أن تبحث عن تسوية ملائمة من اجل ضمان المصالح البريطانية أولاً والتوصل إلى حل ملائم مع فرنسا للوضع الناجم عن إتفاقية (سايكس – بيكو) ثانياً ، وهكذا جاءت المساومة التي أجبرت فرنسا على التخلي عن الموصل مقابل حصولها على نسبة معينة من نفطها .

موقف فرنسا من الاحتلال البريطاني للموصل

كانت فرنسا ترى في اتفاقية (سايكس – بيكو) " الصك الوحيد الذي يحوي اعترافاً صريحاً من جانب بريطانيا بنصيب في الأسلاب العثمانية ، ومنها الموصل " .وقد عبر عن وجهة النظر هذه وزير الخارجية الفرنسية (بيشون) (pichon) في كانون الأول 1918 أمام مجلس النواب الفرنسي عندما قال : ((تعد هذه الاتفاقات المعقودة مع بريطانيا ملزمة لها ولنا ، وان الحقوق التي اعترف لنا بها ، والتي سوف نطلب تعميمها على المؤتمر (مؤتمر الصلح في باريس) أصبحت مكتسبة)) [67]، ولكن الحكومة الفرنسية أدركت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى إن بريطانيا سوف لن تسلمها ما تم الاتفاق عليه في (سايكس –بيكو)،لا

سيما منطقة الموصل لأسباب عديدة يقف في مقدمتها إن الموصل من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية جزء لا يتجزأ من بلاد ما بين النهرين،وإن بريطانيا قدمت اكثر من فرنسا لإسقاط الدولة العثمانية،فضلاً عن ذلك فان فرنسا خشيت من أن تتنكر بريطانيا لإتفاقية (سايكس – بيكو) وتعمل على "إلغائها بالإعتماد على سياسة الرئيس الأميركي ولسن وبقواتها التي كانت تحتل العراق وسوريا احتلالاً فعالاً وبأصدقائها العرب "[68] .

إن الضعف النسبي للتغلغل الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط بالمقارنة مع التغلغل البريطاني فيما عدا مناطق لبنان المسيحية التي كانت أوساطها المتنفذة ، وبشكل خاص فئة الكومبرادور ، تميل إلى الفرنسيين اكثر من غيرهم ، وإدراك فرنسا إستحالة تنازل بريطانيا عن الموصل دفع بها للتخلي عن الموصل مقابل السماح لشركاتها بالحصول على أسهم من النفط [69] ويعكس الكلام الذي أورده لويد جورج عن نتائج مفاوضاته مع جورج كليمنصو (George Kelmanso) ما يسلط الضوء على موقف فرنسا وتنازلها عن الموصل لبريطانيا فقد قال ما نصه:

"عندما جاء كليمنصو بعد الحرب إلى لندن رافقته عبر كل المدنية إلى السفارة الفرنسية 000 وعندما بلغنا السفارة سألني عما أود الحصول عليه من فرنسا بشكل خاص ، فأجبته على الفور اني أريد ضم الموصل إلى العراق وان تصبح فلسطين من دان حتى بئر السبع تحت الحماية البريطانية ، فوافق كليمنصو على ذلك بدون أي نقاش ، ونحن وان لم نسجل اتفاقنا في أي مكان ، فان كليمنصو تمسك به خلال المحادثات المقبلة بإخلاص " [70] .

أما وجهة النظر الفرنسية في أسباب موافقتهم على التنازل عن الموصل لبريطانيا فقد جاءت على لسان أحد البرلمانين الفرنسيين في معرض تبريره لموقف حكومته التي دافع عنها حينما أعلن أن كليمنصو كان عليه " أن يعدل إتفاقيات سنة 1916 إذا أردنا الحصول على النفط ، لان اتفاقية (سايكس – بيكو) كانت تعطينا الموصل بدون نفط وبتعديلها خسرنا الموصل ولكن حصلنا على النفط 000" [71].

ويشير الدكتور فاضل حسين في كتابه (مشكلة الموصل) الى ان لويد جورج كان قد طالب بتعديل الإتفاقية فيما يخص ولاية الموصل وفلسطين ، وذلك في كانون الأول 1918 ، إذ وافق كليمنصو على نقل ولاية الموصل الى منطقة النفوذ البريطاني بموجب ثلاثة شروط :

أولاً : ان تحصل فرنسا على حصة من نفط الموصل ، والعمل على تعديل الإتفاقية المعقودة بينهم في 15-17 مايس 1916 .

ثانياً : أن تحضى فرنسا بتأييد بريطانيا بشكل تام عند اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية .

ثالثاً : وضع (دمشق وحلب والإسكندرونة) تحت نظام الإنتداب الفرنسي الموحد فور الشروع بتطبيق الإتفاقية بين الجانبين [72] .

عدّ بعض المؤرخين ان الصفقة التي تمت ببيع بريطانيا لسورية إلى فرنسا مقابل منطقة الموصل الغنية بالنفط كانت صفقة رابحة لبريطانيا ، وإن "حكومة كليمنصو باعت الموصل من غير أن تنتبه إلى الثروة التي تفيض في أحشائها ، فكان من نتيجة الغبن الذي أصابها تلك الحملة القاسية التي نددت بالمسيو كليمنصو ورجاله " [73] . وأشار جان بيشون ، أحد القادة العسكريين الفرنسيين بأسلوب ساخر وهو ينتقد حكومته الفرنسية قائلاً : ((إننا أضعنا من أيدينا بسبب أخطاء رجال حكوماتنا الذين تعاقبوا على الحكم منذ عام 1918 نفط الموصل)) [74].
وقيل إن كليمنصو نفسه ندم على توقيعه التخلي عن الموصل لبريطانيا ، وصرح انه لو كان يعرف تماما عند توقيعه الاتفاق مع (لويد جورج) قيمة المعادن النفطية في الموصل لما فعل ذلك[75] . ولكنه على أية حال اقدم على فعلته وحصل على نفطها دون ان يحصل عليها .

إقرار الانتدابات العامة وخضوع العراق للانتداب البريطاني

مؤتمر سان ريمو (San Remo) عام 1920 و إقرار الانتداب البريطاني على العراق

حظيت مسالة تقسيم ممتلكات ألمانيا والدولة العثمانية باهتمام مؤتمر الصلح في باريس الذي إنعقد في الثامن عشر من كانون الثاني 1919 واستمر لغاية الحادي والعشرين من كانون الثاني 1921[76]، وكانت واحدة من أهم وأدق القضايا التي أثيرت حولها نقاشات مطولة حتى توصل"الأربعة الكبار" (The big Four) [77] إلى حل لنقاشاتهم عن طريق ابتداع ما عرف بفكرة (الانتداب) التي وضع أسسها السياسي العنصري ممثل جنوبي إفريقيا (ايان سموتس) (A. Smuts) [78].
قسم (سموتس) الشعوب إلى ثلاثة أقسام ، وَعدَّ شعوباً معينة "غير قادرة على حكم نفسها بنفسها، ولذلك فهي "بحاجة إلى أن تصبح لفترة محددة تحت إشراف شعوب اكثر تقدما"، وأصبحت فكرته هذه أساسا للمادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم الذي صاغ وفرض نظام الانتداب العنصري[79] . ولم يكن نظام الانتداب في حقيقته وجوهره سوى "وسيلة لتقسيم البلدان المفتوحة بين المنتصرين " [80] ، كما انه لم يكن اكثر من شكل جديد متفق عليه لحكم المستعمرات [81] .
كان لابد لمؤتمر آخر غير مؤتمر الصلح لإقرار نظام الانتداب ، فعقد (مجلس الحلفاء الأعلى) إجتماعاً في مدينة (سان ريمو) الإيطالية في ال مدة من

الثامن عشر إلى السادس والعشرين من نيسان عام 1920 لإقرار الانتدابات العامة ، إذ أعطي الانتداب على العراق وشرق الأردن وفلسطين لبريطانيا، وأعطيت فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان ، وجاء هذا التوزيع منسجماً مع ما أقرته اتفاقية (سايكس – بيكو) مع شيء من التعديل [82] .

وفي اليوم التالي لتوزيع الإنتدابات ، أي في السابع والعشرين من نيسان 1920 ، تم التوصل إلى عقد اتفاق نهائي حول نفط الموصل ، إذ حصلت فرنسا على 17و22% من نفط العراق وتعهدت بالسماح لأنابيب النفط بالمرور من سوريا ولبنان إلى سواحل البحر المتوسط . وجاء حصول الفرنسيين على هذه النسبة بعد مساومات إستمرت قرابة أربع سنوات [83] .

حصول فرنسا على نسبة من نفط الموصل :

حاولت فرنسا بعد أن أدركت إن سيطرتها على الموصل باتت بعيدة المنال إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى ودخول القوات البريطانية إلى المدينة إن تحصل على نسبة معنية من نفط الموصل ، فدخلت في كانون الأول 1918 في مفاوضات مع الجانب البريطاني أسفرت عن عقد معاهدة سُمِيَّت باسم معاهدة " لونغ – بيرانجية " (Long – Berenger) في آيار 1919 تضمنت ما يلي [84] :-

1- تسلم فرنسا (34%) من الحقول التي تحت تصرف بريطانيا في ممتلكاتها .
2- تسلم بريطانيا (34%) من الحقول التي تحت تصرف فرنسا في ممتلكاتها .
3- تسلم فرنسا حصة ألمانيا البالغة (25%) من رأسمال الشركة التركية للبترول في ولايتي الموصل وبغداد .
4- تحصل بريطانيا على حق مد خط أنبوب من الموصل عبر المقاطعات الخاضعة للانتداب الفرنسي إلى البحر المتوسط.

استجدت مجموعة من الخلافات حالت دون مصادقة الدولتين على الاتفاقية ، فقد عارضت فرنسا مد أنابيب النفط عبر سوريا ما لم تضمن بريطانيا انتدابها على سوريا ولبنان . وفي الثاني والعشرين من تموز 1919 أعلنت الحكومة البريطانية عن إلغاء الاتفاق نهائياً [85].

أدركت فرنسا إن بريطانيا ستستمر في احتلالها لولاية الموصل ، فتشددت في مطالبها وأصرت على إن تكون حصتها من نفط العراق مساوية لحصة بريطانيا مقابل تخليها عن الولاية [86] . إلا إن بريطانيا لم توافق على ذلك وطلبت الدخول في مفاوضات جديدة للتوصل إلى حل لهذا الموضوع [87] .

تمت صياغة اتفاقية النفط الجديدة في مؤتمر (سان – ريمو) يوم الرابع والعشرين من نيسان 1920، وتمت المصادقة عليها رسمياً من قبل رئيسي وزراء الدولتين في اليوم التالي لويد جورج وجورج كليمنصو ، وفيها تعهدت الحكومة البريطانية إن تمنح الحكومة الفرنسية أو من ينوب عنها 2% من اسهم الشركة

التي تقوم باستثمار حقول نفط العراق ، على أن تبقى هذه الشركة تحت سيطرة بريطانيا الدائمة ، وان يسمح للحكومة العراقية أو المصالح الوطنية بالمساهمة فيها لحد عشرين بالمائة من راس المال[88]. ووافقت الحكومة الفرنسية مقابل ذلك على إنشاء خطين لأنابيب النفط والسكك الحديد ، وعلى نقل النفط عبر مناطق نفوذها في سوريا إلى موانى شرقي البحر المتوسط [89].

وهكذا حصلت فرنسا على نسبة من النفط مقابل تخليها عن ولاية الموصل لبريطانيا ، فمثلت قضية النفط في العراق ، والإطار الذي تمت فيه عمليات الحصول على إمتيازات إستثماره ،صورة من ابشع صور الاستغلال الاقتصادي للاستعمار الغربي في القرن العشرين، إذ تضافرت جهود الدول الاستعمارية الكبرى للاستحواذ عليه متجاهلة حقوق الشعب العراقي صاحب الحق الوحيد في ثرواته النفطية [90] وفي ظل هذا الصراع لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عنه .

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المساومات النفطية البريطانية ـ الفرنسية:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تراقب المفاوضات البريطانية – الفرنسية لاقتسام نفط الموصل عن كثب ، وبقلق كبير،لا سيما بعد تعالي الصيحات من احتمال نضوب الموارد النفطية الأمريكية في السنوات القادمة ، واشتداد الدعوة لمساهمة الأمريكيين في إنتاج النفط في الخارج [91] ، لذلك أثارها احتكار بريطانيا للنفط في الأراضي المشمولة بانتدابها ،وتوقيع الاتفاقية النفطية مع فرنسا في (سان ريمو) ، وعدت هذه الاتفاقات (اتفاقات احتكارية تغمط حق الأمريكان)[92] ،أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تعامل شركاتها معاملة متساوية مع الشركات النفطية البريطانية والفرنسية انسجاما مع سياستها الجديدة في الشرق الأوسط،التي عرفت بسياسة (الباب المفتوح) التي كانت تعني إن الباب يجب إن يكون مفتوحاً لأية شركة أو لجميع الشركات التي تهتم بامتيازات النفط في المنطقة [93] ، وأكدت الحكومة الأمريكية إن الحرب كسبتها الدول المتحالفة التي حاربت جنباً إلى جنب ضد جبهة دول الوسط لذلك فهي شريكة لبريطانيا وفرنسا في الحصول على نسبه معنية من نفط العراق[94] .

قوبلت السياسة النفطية البريطانية في العراق بالطعن من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والصحافة . وارتاب الأمريكيون من التحركات البريطانية في العراق ، وساد لديهم الانطباع بأن الحكومة البريطانية كانت ترمي إلى الحصول على منافع خالصة بها على حساب الأمم الأخرى . ولقد دام النزاع البريطاني – الأمريكي حول ذلك الموضوع حتى عام 1925 . واتهمت الحكومة البريطانية اثناء مؤتمر الصلح بأنها خضعت لضغوط من قبل ((قوى تعمل في

رحاب الحكومة البريطانية لا ترغب في التخلي عن السيطرة المباشرة على بلاد ما بين النهرين أو في التنازل باعطاء حقوق العرب هناك . وقد ظن أن تلك القوى تمثلت في شركة النفط الانكليزية – الفارسية ووزارة البحرية وربما أيضاً وزارة النفط)) [95].

وقد أبرق القنصل الأمريكي إلى حكومة بغداد يُعلمها بأن السلطات البريطانية في العراق تفرض قيوداً على وكلاء شركات النفط باستثناء البريطانيين . ومما لا شك فيه إن النفط أغرى المسؤولين الحكوميين والمؤسسات النفطية ، كما إن الحكومة البريطانية استمعت إلى آراء جماعات الضغط التي أثرت في عملية صنع القرار . ومع ذلك ليس من السهولة بمكان تعيين مدى دور النفط في رسم السياسة البريطانية . فقد كتب ت.أي لورنس مفصحاً عن موقف يناقض ما كان يظن انه حاصل حقاً:((... إن شركة النفط كان لها تأثير قليل أو معدوم في تقرير سياستنا حيال بلاد ما بين النهرين . وفي وسعي قول ذلك بكل تأكيد . وإنني على دراية بأن الأجانب يساورهم الشك دائماً ، ولكن في الواقع إذا قلت لرجل من وزارة الخارجية إن "النفط" يستدعي هذا الموقف أو ذاك ، فإن استجابته تكون على النقيض مما تريده . وبإسم الحق أقول بكل نزاهة إن كلاً من لويد جورج وكيرزن وبونارلو وأرنولد ولسن وأنا بالذات لم نول اهتماماً للشركة الإنكلو – فارسية أو لشركة البترول الإمبراطورية)) [96] .

وبالفعل رأت الحكومة البريطانية إن المجابهة والصدام السياسي مع الولايات المتحدة ليس في صالحها ، فاتجهت إلى المساومة النفطية معها، فتنازلت لشركات النفط الأمريكية في نيسان من عام 1926 عن 75 ، 23% من أسهم "شركة النفط التركية)) [97] مقابل اعتراف الولايات المتحدة رسمياً بالانتداب البريطاني على العراق [98] ، وبذلك كانت سياسة (الباب المفتوح) مجرد " خدعة " لإدخال الولايات المتحدة الأمريكية في حصص النفط ، إذ تم غلق ذلك الباب نهائياً بعد أن تم انجاز ذلك الموضوع [99].

الخـــاتمـة

بيّنت المعلومات الواردة في البحث إن الاحتلال البريطاني للموصل بعد توقيع هدنة (مودروس) مباشرة كان يعكس إلى حد كبير اهتمامها الكبير بالعراق وتطور مصالحها السياسية والإستراتيجية والاقتصادية فيه، واستعدادها للصراع مع أي قوة منافسة لها ، وإن كانت أقرب حليفاتها ، كما هو الحال بالنسبة لخلافها مع فرنسا حول منطقة الموصل . كما توصل البحث إلى بروز قضية النفط على

مسرح الأحداث الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مباشرة ، وتحولها إلى العنصر الأهم في المساومة بين الدول الكبرى ومحاولة حسم صراعاتها على حساب قضايا الشعوب و آمالها القومية المشروعة ، ومنها شعب العراق الذي عانى ولزمن طويل من الشركات النفطية الإحتكارية .

حقاً إن ما تقرره المعاهدات والاتفاقيات على حساب إرادة الشعوب لا يمكن إن يستمر طويلاً ، ولا بد للإرادة الوطنية إن تنتصر في يوم ما ، وتلك هي أحد ابرز دروس التاريخ .

الهـوامـش

(1) Quoted in: P.graves, the life of sir Percy Cox, London, 1941, P.182.

(2) Foreign Office ,371/2486,E.188109,from mark sykes to F.O, 9 December 1915.

(3) عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط 3،(بغداد ،1967)،ص73 ؛ فاروق صالح العمر ، حول السياسة البريطانية في العراق 1914 _ 1921،(بغداد ، 1978)،ص16 .

(4) أحمد رفيق البرقاوي ،العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922 – 1932،(بغداد، 1980)،ص14 .

(5)W.Robartson,Soldier and Statesmen: 1914-1918 ,Vol.2 (London ,1926), P.42.

(6) F.I.Moberly, History of the great war Based on official documents , The Campaign in Mesopotamia, 1914 - 1918, Vol.2(London,1936),P.11.

(7) كاظم نعمة ،الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال ،(بيروت، 1988)،ص15.

(8) البرت م .متتشا شفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، تعريب :هاشم صالح التكريتي، (بغداد، 1978)، ص 148.

(9) فيليب ايرلندا ،العراق :دراسة في تطوره السياسي ، تعريب جعفر الخياط ، (بيروت ، 1948) ص 266.

(10) C.E. Call Well, The Life Of Sir Stanley Maude, (London, 1920), P.22.

(11) F.Moberly, OP, Cit., Vol.3, PP.125-126.

(12) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950، ترجمة وتعليق :سليم طه التكريتي ، ج1،(بغداد، 1988) ، 153.
(13) ينظر نص المنشور في :فيليب ايرلند ، المصدر السابق ، ص252-253.
(14) محمد عزة دروزة ، الوحدة العربية ،(بيروت ، 1957) ، ص246.
(15) فاروق صالح العمر ، المصدر السابق، ص 21؛ ستيفن همسلي لونكريك وفرانك ستوكس ، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز 1985 ، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد ، بغداد ، 2009 ، ص82- 83 .
عدّت عملية احتلال بغداد في الحادي عشر من آذار 1917 المرحلة السياسية الأهم في توجهات الإدارة البريطانية .. وكان تصريح الجنرال " مود " بعد دخوله وقواته الى بغداد ، قد أشر مستقبل الإدارة الداخلية مع محاولة ايجاد الحكم الوطني الذاتي .. وبعد نحو عشرة أيام من التصريح المشار اليه ، تلقت حكومة الهند من وزارة الحرب التفاصيل والخطوط العامة التي تتماشى وهذا التصريح ، ووجوب اتباعها .. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يوضع فيها تخطيط كامل للإدارة ومستقبل العراق السياسي ، ثم توالت بعد ذلك الإقتراحات المختلفة والكثيرة حول مستقبل العراق .
لمزيد من التفصيلات ينظر : فاروق صالح العمر ، المصدر السابق ، ص45-60 .
(16) تحسين العسكري ، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية ،ج1، (بغداد، 1936)، ص79-80.
(17) عبد الله النفيسي ، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ، (بيروت، 1973)، ص110.
(18) E.Candler,The long Road to Baghdad (Lonon,1919), P.285.
(19) ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق، ص155.
(20) مقتبس من :
إبراهيم خليل احمد ، ولاية الموصل :دراسة في تطوراتها السياسية 1908-1922، (بغداد، 1975) ،ص315.
(21) هنري فوستر ، نشأة العراق الحديث ، ترجمة وتعليق :سليم طه التكريتي ، ج1، (بغداد، 1989) ،ص77.
(22) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق،ص317.
(23) مقتبس من :رغيد الصلح ، حربا بريطانيا والعراق 1941-1991، (بيروت، 1994) ،ص45.
(24) محمد طاهر العمري ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، ج 1، (بغداد، 1925)، ص47 ؛ عبد العزيز القصاب ، من ذكرياتي ، (بيروت، 1961)

،ص192-193؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ،ج 1، (صيدا، 1966) ، ص33-34.

(25) ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق، ص156.

(26) المصدر نفسه،ص156.

(27) H.N.Howard, The partition of Turkey, (London, 1932), P.210.

(28) تنظر الشروط في :إبراهيم خليل احمد ، المصدر السابق ، ص318-319.

(29) عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص34.

(30) المصدر نفسه ،ص34.

(31) M.E.Fisher,Bassiouni, M.C. storm over the Arab world ,(London,1972), P.24.

(32) عن هذا الموضوع يراجع : زكي صالح ، بريطانيا والعراق حتى عام 1914.دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري ، (بغداد، 1968)،ص 185-195؛

.kumar ,India and the gulf region 1858-1907, (Bombay,1965) , P.14.

(33) ينظر:فلاديمير.ب لو تسكي ،تاريخ الأقطار العربية الحديث ،تعريب عفيفة البستاني ، (موسكو د،ت)، ص 138-145؛جو زق حجار ،أوربا ومصير الشرق العربي ،تعريب بطرس الحلاق وماجد نعمه ،(بيروت، 1976) ص91.

(34) B. pusch, Britain and tne Arabs 1914 –1921, (Berkely, 1971) p.36.

(35) صالح خضر محمد الدليمي ، الدبلوماسيون البريطانيون في العراق ، 1831-1914، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية -الجامعة المستنصرية ، (بغداد، 1996) ،ص83.

(36) India Office Records, L/P & S/10/56, from the Ambassador in Istanbul to F.O.,2 March 1906.

(37) Ibid.

(38) للتفصيل عن الاتفاقية يراجع:-

A.J.Toynbce, The Western Question in Greece and Turkey, (London, 1922),PP.51-55;A.Anderson, Great Powers and Near and Middle East Documents, (London,1977),PP.162-164.

(39) وثائق عصبة الأمم،التقرير الذي رفعته البعثة المؤلفة وفقا لقرار المجلس في30/أيلول/ 1924،(بغداد، 1924) ، ص24.

(40) J. Nevakivi, Britain, France and the Arab Middle east, 1914-1920, (London, 1969), P.48.

(41) ينظر :خيرية قاسمية ، الحكومة العربية في دمشق بين 1918-1920، (القاهرة، 1971)،ص44.

(42) مقتبس من :سليمان موسى ، الثورة العربية الكبرى :وثائق وأسانيد مع شروح وإيضاحات، (عمان، 1966)، ص83.

(43) Peter Sluglett , Bretian in Iraq 1914-1922 , London , 1970 , p.147.

(44) D.L.George, the Truth about the peace treaties,Vol.II, (London,1938),P.1038.

(45) عبد الفتاح إبراهيم ،على طريق الهند ،(بغداد ، 1935)،ص317 .
وفضلاً عن ذلك فقد كان لدى الجانب البريطاني أكثر من سبب للمطالبة بالموصل ، إذ أدركت بأن إرادة الشعب العراقي كانت تطالب بوحدة البلاد من الموصل إلى الخليج العربي ، ولذا نصت المادة الثامنة من معاهدة 1926 العراقية – البريطانية على أن لا يقتطع أي جزء من الأراضي العراقية . وكان وزير الدفاع البريطاني " إيمري" قد لاحظ بأن عملية منح الموصل للأتراك سيمثل خسارةً كبيرة لسمعة بريطانيا السياسية في الشرق الأوسط . ينظر : كاظم نعمة ، المصدر السابق ، ص 163 .

(46) راشد البراوي ،حرب البترول في الشرق الأوسط ،(القاهرة ، 1953)،ص122.

(47) إبراهيم خليل احمد،تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر،(الموصل ، 1987)،ص100.

(48) E.Main, Iraq from Mondate to Independence, (Landon,1935) ,P.61.

(49) سليمان موسى ،المصدر السابق،344.

(50) عبد الفتاح إبراهيم ، المصدر السابق ،317.

(51) محمد عزيز،النظام السياسي في العراق،(بغداد ، 1954)،ص55.

(52) L-George,OP.Cit.,Vol.II, P.1091.

(53) ينظر : طه الهاشمي ، حرب العراق ،(بغداد، 1946) ص 229 ؛ شكري محمود نديم، حرب العراق 1914 –1918 ،(بغداد، 1964)،ص 216 - 218 .

(54) Quoted in: A. Mohr, The oil War,(Londoh,1925),P.107.

(55) I bid.

(56) F.DeIaise, Oil, its infIuen on poIitics, (Londen1922). p2.

(57) Ibid, P, 91.

(58) كاظم نعمة ،المصدر السابق، ص 19.

(59) مقتبس من :المصدر نفسه ،ص 19 .

(60) جورج لنشو فسكي ،البترول والدولة في الشرق الأوسط ،تعريب نجدة هاجر وإبراهيم عبد الستار ،(بيروت ، 1961)، ص 21 -22 .

(61) L. J. Gordon, American relations With Turkey 1830 -1930, (Philadelphia, 1932), P.258

(62) Ibid.

(63) كمال مظهر احمد،أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط،(بغداد ، 1978)، ص38 .

(64) L. George, OP. Cit., P. 1025.

(65) Ibid.

(66) Ibid, p. 1026

(67) مقتبس من : إبراهيم خليل احمد ، ولاية الموصل ، ص 384 .

(68) مقتبس من : سليمان موسى ، المصدر السابق ، ص 427.

(69) كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص 150 .

(70) L. George, Op. Cit., p. 1038

(71) ينظر : فاضل حسين ، مشكلة – الموصل . دراسة في الدبلوماسية العراقية – الإنكليزية – التركية وفي الرأي العام ، بغداد ، 1955 ، ص 8-9 .

(72) مقتبس من :- إبراهيم خليل احمد ، ولاية الموصل ، ص 389.

(73) عبد الرحمن الشهبندر ، فيصل بن الحسين "المقتطف" (مجلة) ، القاهرة ، العدد (3) ، السنة (83) ، 11 تشرين الأول 1933 ، ص 261 .

(74) جان بيشون ، بواعث الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى ، تعريب محمد عزة دروزة، (بيروت ، 1949)، ص 5 .

(75) محمد عزيز ، المصدر السابق ، ص 56 .

(76) عن هذا المؤتمر يراجع :

F.L. Benns , Europe since 1914, (New York, 1945),PP.100-101.

(77) يقصد بهم رؤساء وفود الولايات المتحدة (ودرو ولسن) وبريطانيا (لويد جورج) وفرنسا (جورج كلمينصو) و إيطاليا (فيتوريو أورلاندو) .

(78) من الشخصيات السياسية البارزة في إتحاد جنوبي إفريقيا ، تسنم مناصب وزارية مختلفة ، منح في عام 1914 لقب (مارشال) في الجيش البريطاني، إشترك في مؤتمر صلح باريس واسهم في وضع ميثاق عصبة الأمم واقترح فكرة الانتداب عنه . يراجع :- F.L. Benns ,Op.Cit.,P.105.

(79) كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ص 73 ؛ وحول تقسيمات سموتس ينظر : عبد الوهاب القيسي وآخرون ، تاريخ العالم الحديث 1914 – 1965 ، بغداد ، 1983 ، ص 54 .

(80) كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، تعريب نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي ، ط2 ، ج5 ، (بيروت ، 1956) ، ص 95 .

(81) كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص 74 .

(82) إبراهيم خليل احمد ، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر ، ص 111 .

(83) عن هذا الموضوع يراجع : ماجد عبد الله جابر التميمي ، العراق والسياسة الفرنسية في المشرق العربي (1921 – 1946) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) – جامعة بغداد ، (بغداد ، 1994) ، ص 40 – 53.

(84) إبراهيم شريف،الأطماع الاستعمارية في الشرق الأوسط،ج2،(القاهرة،د.ت) ،ص 212.

(85) نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925- 1952، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، (بغداد ، 1979) ، ص 31 .

(86) L.George, Op. Cit, pp. 1100 – 1101.

(87) ماجد عبد الله التميمي ، المصدر السابق ، ص 48 .

(88) H . W . V. Temperley , A History of the peace conference of paris, Vol. VI, (London , 1969) , pp. 603-605.

(89) Ibid , p. 605 .

(90) إبراهيم خليل احمد ، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، ص 113 .

(91) ينظر : فوزي رياض فهمي،أهمية الشرق الأوسط العربي الاقتصادية في السياسة الدولية، (القاهرة ، 1958) ،ص38-39.

(92) إبراهيم خليل احمد ، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر ، ص 112 .

(93) L. Evans,United states policy and the partition of Turkey 1914-1924, (Baltimore,1965),p. 292.

(94) إبراهيم خليل احمد ، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، ص 113 .

(95) مقتبس من : كاظم نعمة ، المصدر السابق ، ص 20 .

(96) المصدر نفسه ، ص 20 – 21 .

(97) تغير اسمها في 8 حزيران 1929 إلى شركة نفط العراق المحدودة .

(98) إبراهيم خليل احمد ، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، ص 113 .

(99) فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص14 .